

اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية في تخطيط
الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كردستان

أ م د رزطار عبدالله صابر جاف

قسم المحاسبة-كلية الادارة والاقتصاد-جامعة صلاح الدين-اربيل

قسم المحاسبة والمالية-كلية الادارة والاقتصاد-جامعة اللبنانية الفرنسية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التوسع في النموذج التقليدي في احتساب نقطة التعادل ليشمل تكلفة راس المال المستثمر والأموال الموظفة في الشركات الصناعية من خلال تغيير في النموذج التقليدي و اثر اعتماد النموذج المتطور لنقطة التعادل على الرافعة التشغيلية في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية. حيث تعتبر تحليل نقطة التعادل والرافعة التشغيلية والتمويلية من الادوات المهمة من قبل الادارة والتي يستخدم في مجال تخطيط الارباح. ان تحليل التعادل في نموذجها المتطور سوف يساعد في تخطيط للارباح وتحديد الحجم الامثل للانتاج الذي يعظم الارباح. ومن جانبها فان الرافعة التشغيلية ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع درجة الرفع التشغيلي إلى ازدياد درجة حساسية التغير في صافي ربح التشغيل تجاه التغير في المبيعات وتساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع في الانتاج والمبيعات من اجل تعظيم الارباح في الشركات الصناعية الكبرى. ولغرض توصيح ذلك اثر تغير في نموذج التقليدي لنقطة التعادل على رافعة التشغيلية في تخطيط الارباح تم وقد تم اختيار القطاع الصناعي للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في الإقتصاد اقليم كردستان.

الكلمات الافتتاحية: نقطة التعادل، تكلفة راسمال، الرافعة التشغيلية، الرافعة المالية وتخطيط الارباح.

Abstract

This study aims to expand the traditional model in calculating the break-even point to include the cost of capital invested and the funds employed in industrial companies through a change in the traditional model and the effect of adopting the advanced model of the break point on the operational leverage in planning profits in industrial companies. Where, the analysis of the break-even point and the operational leverage of the tools important by the management, which is used in the field of planning profits. A parity analysis in its sophisticated model will help in planning profits and determine the optimal size of production that maximizes profits. For its part, the operational leverage helps to make decisions regarding the expansion of production and sales in order to maximize profits in large industrial companies. In order to illustrate this, a change has occurred in the traditional model of the tie point on the operational leverage in profit planning. The industrial sector has been chosen for the important role played by this sector in the economy of Kurdistan Region.

المقدمة

تعتبر مهمة توفير الأموال اللازمة للمنشأة من المهام الصعبة في عصر التقدم الاقتصادي والتقنيات الحديثة وتطور نظم المعلومات الذي نعيشه اليوم خاصة في ظل ندرة هذه الأموال حيث يتطلب الحصول

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية
في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كردستان

على أفضل وأدق المعلومات وأكثرها ملائمة ومرونة، وتفاوت درجة تكلفتها وكذلك تفاوت درجة المخاطرة المصحوبة بكل مصدر من مصادر التمويل، لأن المعلومات الدقيقة والسليمة تؤدي إلى اتخاذ القرارات السليمة وخصوصاً في المجالات الإدارية. وتزداد هذه المهمة صعوبة أمام إدارة المنشآت في الدول الأقل تقدماً، وأكثر اضطراباً مثل اقليم كردستان العراق.

وبالتالي فقد ظهرت المحاسبة الإدارية نتيجة للتطور واتساع وكبر حجم المشروعات الاقتصادية ملبية حاجة منشآت الأعمال والوحدات الاقتصادية إلى توفير قدر كبير من البيانات والمعلومات التي يحتاجها المهتمون للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

إن تحليل نقطة التعادل المقترحة وسيلة مفيدة لدراسة العلاقة بين التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة والتكلفة راس المال وتعتبر أداة رئيسية في توفير المعلومات للإدارة في الأجل القصير بهدف تخطيط الأرباح وتحديد الحجم الأمثل للإنتاج الذي يعظم الربح. ومن جهة أخرى فإن نتائج الرافعة التشغيلية تمد الإدارة بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات التوسيع في الإنتاج والمبيعات وذلك من أجل تحقيق ارباح في الشركات الصناعية.

مشكلة البحث:

ما هو اثر اعتماد تكلفة راس المال في احتساب نقطة التعادل على رافعة التشغيلية والتمويلية في تخطيط الأرباح في الشركات الصناعية في اقليم كردستان العراق
ويتمثل من السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

- ١- هل تؤثر اعتماد تكلفة راس المال في احتساب نقطة التعادل على رافعة التشغيلية في تخطيط الارباح.
- ٢- هل تؤثر اعتماد تكلفة راس المال في احتساب نقطة التعادل على رافعة التمويلية في تخطيط الارباح.
- ٣- بيان مدى تأثير عملية التغير والتوسع في النموذج التقليدي لتحليل التعادل على نتائج الرافعة التشغيلية والتمويلية التي تمد الإدارة بالمعلومات تساعد في اتخاذ القرارات من أجل تحقيق ارباح في الشركات الصناعية.

هدف البحث.

يهدف البحث الى التعرف على اثر اضافة تكلفة رأس المال على المعادلة نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية والتمويلية في تخطيط الارباح الشركات الصناعية . وذلك للحصول على المعلومات تساعد الإدارة على تقييم الآثار الكلية للقرارات الاستراتيجية الذي تساهم في تعظيم الارباح الشركات.

وبيان اثر هذا التعديل على الرافعة التشغيلية والتمويلية لاتخاذ القرارات التوسع في الإنتاج والمبيعات من أجل تحقيق ارباح في الشركات الصناعية للوصول إلى مؤشرات تدل على كفاءة الإدارة ونجاحها أو فشلها في استثمارها وتوظيفها للأموال بالطريقة الصحيحة

الفرضية البحث

- ١- ان اضافة عنصر تكلفة راس مال الى معادلة نقطة التعادل يتطلب التحرر من بعض الافتراضات التقليدية لاسلوب نقطة التعادل.

٢- ان لقياس تكلفة راس مال اهمية بالغة في نموذج تحليل العلاقة المقترحة التي يؤدي الى معرفة تأثير خطط الإدارة بشأن تكلفة كل من راس المال الثابت و راس المال العامل وتأثيرها على قرارات الإدارة الإستراتيجية.

٣- أن النموذج الأساسي لتحليل التعادل يفترق الى قياس لتأثير القرار على الارباح ويركز فقط على صافي الأرباح المتولدة عن القرارات من خلال دراسة سلوك التكاليف وايرادات المبيعات دون التعرض إلى العوامل الأخرى التي لها تأثير على خطط الإدارة.

٤- ان معرفة مدى تأثير عملية التغير والتوسع في النموذج التقليدي لتحليل التعادل على نتائج الرافعة التشغيلية التي تمد الادارة بالمعلومات تساعد في اتخاذ القرارات اجل تحقيق ارباح في الشركات الصناعية.
اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث من الناحيتين التطبيقية والنظرية، فمن الناحية التطبيقية ستساعد الادارة التعرف على الحلول الاضافية في الشركات الصناعية في تقدير وتخطيط الارباح والتي غالباً ما تكون جوهر الخلاف بين المختصين وذلك باستخدام معادلة نقطة التعادل قبل وبعد اضافة تكلفة راس مال الى معادلة نقطة تعادل وبيان تأثير هذه الاضافة على رافعتي التشغيلية والتمويلية في تخطيط الارباح الخاصة في الشركات الصناعية، اما من الناحية النظرية سوف تفتح امام الباحثين افاق اخرى لتطوير نماذج تساعد الادارة في تخطيط الارباح.

المبررات اختيار الموضوع :

-الموضوع البحث يخدم مجال المحاسبة الادارية والكلفة

- ان تعتبر الأداة من الادوات التخطيط المالي في الشركة الصناعية يمكن الاعتماد عليها في تحدد حجم الإنتاج والمبيعات.

-القيمة العلمية والعملية لموضوع تكلفة راس المال واضافتها الى معادلة نقطة التعادل وربطها بالرافعتي التشغيلية والتمويلية.

الدراسات السابقة :

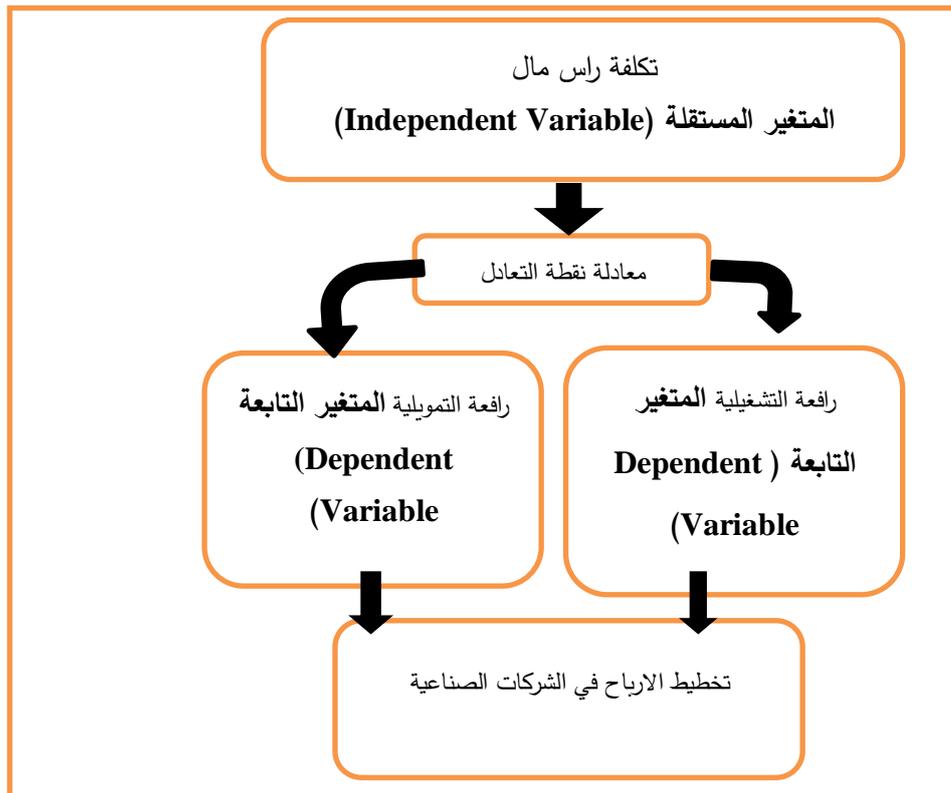
١-تطرق الساكني، د عبدالرزاق واليوسف، دعلى(٢٠١٢) الى تحديد وحصر العناصر والعوامل المؤثرة في تحديد نقطة التعادل وتحليل اهمية هذه العناصر من وجهة النظر كل من المتخصصين في مجال الاقتصاد والمحاسبين لمفهوم هذه العناصر وكيفية التعامل مع هذه العناصر في تحديد نقطة التعادل كما يهدف الى التوسع في تطوير النموذج التقليدي. ونستنتج ان المعلومات الت نحصل عليها من جراء تطبيق نموذج المعدل تساعد الادارة على تقييم الاثار الكلية لاستراتيجية الشركة.

٢-يرى الراوي، د عادل صالح و حميد، محمد مزعل ان تحليل التعادل يساعد فب تخطيط الارباح وتحديد الحجم واما الامثل للانتاج الذي يعظم الارباح، كما ان الرافعة التشغيلية تساعد فب اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع في الانتاج والمبيعات من اجل تعظيم الارباح للمشاريع الصناعية كثيفة راس مال وتبين النتائج ان

نقطة التعادل للمعمل بحدود ٥٤% من المبيعات المعمل وهو نسبة منخفضة . الرافعة التشغيلية للمعمل ٢,٢ ويعني ان زيادة المبيعات بنسبة ١٠% فان صافي دخل المعمل سوف تزداد ٢٢% .
٣- وبينت دراسة Saleem & Etal (٢٠١٣) أثر الرفع المالي والتشغيلي على الربحية (العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار والعائد على الاصول) لقطاع النفط والغاز في منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) وفهم وتحليل أثر الرفع على شركات النفط والغاز المختارة في دول جنوب اسيا (سيريلانكا، وبوهتان، والهند، والمالديف، ونيبال، وباكستان، وبنغلادش، وافغانستان) ، حيث استخدمت الدراسة عدة اساليب احصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والالتواء (skewness) لفهم توزيع البيانات وكذلك تم استخدام تحليل الارتباط واختبار الاهمية وتحليل التباين (ANOVA) كما استخدمت بعض النسب المالية لحساب الرفع المالي والتشغيلي، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية لشركات عينة الدراسة لفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٠ . وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات اهمية احصائية بين درجة الرفع المالي (DFL) والرفع التشغيلي (DOL) وبين الربحية (العائد على الملكية ROE ، والعائد على الاستثمار ROI ، والعائد على الاصول ROA)، وتأثير الرفع يكون ايجابي عندما تكون المكاسب للشركة أكبر من المبالغ المالية الثابتة التي يتعين دفعها للمقرضين والمؤسسات المالية الأخرى.
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

من خلال ما تم ذكره في الدراسات السابقة ، تم ملاحظة أن أغلب الدراسات السابقة بحثت في جانب علاقة تكلفة راس مال ونقطة التعادل والرافعتي التشغيلية و المالي وأثره على نقطة التعادل، ولكن القليل من هذه الدراسات بحثت في أثر الرفع المالي والتشغيلي معاً على مجموعة من مؤشرات العوائد أو غيرها من المتغيرات وهنا تأتي أهمية هذه الدراسة كمتعمق للدراسات السابقة، وعلى حسب علم الباحثين فإن هذه الدراسة هي من الدراسات النادرة التي تتناول هذا المزيج من هذه المتغيرات، كون اضافة تكلفة راس مال على معادلة نقطة التعادل معاً وأثرها على الرافعتي التشغيلية والتمويلية هم من أهم العوامل التي يعتمد عليها متخذو القرار المالي والاستثماري في قراراتهم. تناولت هذه الدراسة أثر اعتماد تكلفة راس مال في احتساب نقطة التعادل وأثرها على الرافعتي التشغيلية والتمويلية في التخطيط الارباح في الشركات الصناعية . وان تكلفة الراس مال باعتبارها متغير مستقلة، على الرافعة التي التشغيلية والتمويلية كمتغيرات تابعة، في الشركات الصناعية للشركة ماس للاسمنت ٢٠١٤-٢٠١٦.

نموذج الدراسة



الاطار النظري للبحث

تحليل التعادل تقنية اوسعة الاستخدام من قبل مدراء الانتاج والمحاسبين الاداريين والذي يعتمد بالأساس على تصنيف التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة. (31, Ahmad & Chauhan) حيث يعتبر تحليل التعادل الأداة الرئيسية الهامة التي يستخدمها المديرون في تخطيط الأرباح عند مستويات مختلفة من النشاط في الوحدة الاقتصادية ، فهو يساعدهم على فهم العلاقات المتشابكة بين التكلفة والحجم والربح ودراستها وتحليلها وبيان الآثار الربحية التي تنتجها التغيرات في العناصر الخمسة الآتية: (جاريسون و نورين، ٢٠٠٠)

- ١- التغيرات في أسعار بيع المنتجات.
 - ٢- التغيرات في حجم أو مستوى النشاط.
 - ٣- التغيرات في مستوى التكاليف الثابتة الإجمالية.
 - ٤- التغيرات في مستوى التكاليف المتغيرة للوحدة.
 - ٥- التغيرات في التشكيلة النسبية للمزيج السلعي للبضائع المباعة أو المنتجة.
- إن تكلفة رأس المال عبارة عن تكلفة المزيج الذي يتكون منه هيكل رأس المال أي الخليط المكون لمصادر التمويل طويل الأجل، المتمثل في الاقتراض طويل الأجل و السندات و الأسهم الممتازة و حقوق الملكية المتكونة من الأسهم العادية و الأرباح المحتجزة.
- حيث ان مفهوم تكلفة رأس المال التي نقترح اضافتها الى معادلة نقطة التعادل تعتمد على طبيعة مصادر التمويل من جهة و تكلفة كل مصدر من جهة أخرى. و نظرا لان مصادر التمويل المختلفة نادرا ما تكون متساوية لذلك تعرف تكلفة رأس المال بأنها تكلفة كل عنصر من عناصر التمويل مرجح بوزنه النسبي في القيمة السوقية للشركة.

وسنحاول في البحث معرفة اثر النموذج المقترح على الرافعة التشغيلية والتمويلية التي يمكن تعريفها بأنها الاستخدام المتاح للكلف التشغيلية الثابت من اجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل بالمبيعات في الرب التشغيلي او ما يطلق عليه الارباح قبل الفوائد والضرائب (النعيمي ،٤٣١،٢٠٠٩). حيث تعتبر تحليل نقطة التعادل والرافعة التشغيلية من الادوات المهمة من قبل الادارة والتي يستخدم في مجال تخطيط الارباح.

مما سبق يمكن القول بان تكلفة رأس المال تعتبر ذات أهمية بالغة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة باعتبارها تبرز العائد الناتج عن الأموال المستخدمة وان اضافته الى معادلة التعادل ممكن ان يوفر معلومات مفيدة للإدارة بشكل اكثر، حيث أن النموذج الأساسي لتحليل التعادل يفتقر أي قياس لتأثير القرار على الثروة ويركز فقط على صافي الأرباح المتولدة عن القرارات من خلال دراسة سلوك التكاليف وإيرادات المبيعات دون التعرض إلى العوامل الأخرى التي لها تأثير على خطط الإدارة.

نظراً لأن معادلة نقطة التعادل التقليدية تركز فقط على التكاليف المتغيرة والثابتة وكذلك إيرادات المبيعات والانتاج فقط في الشركة، وان اضافته سوف تتضمن بعض الجوانب الخاصة بالقرارات الإستراتيجية في

الشركة ، لذلك يتطلب ضرورة تحسين معادلة نقطة التعادل لكي يتضمن تأثير خطط الإدارة بشأن تكلفة كل من رأس المال الثابت و رأس المال العامل ومخاطر الأعمال وتأثيرها على قرارات الإدارة الإستراتيجية.
اولا: عناصر نقطة التعادل (الحيالي، ١٩٩١)

1-الإيرادات الكلية: إجمالي عدد الوحدات المباعة مضروبة بسعر بيع الوحدة
2-التكاليف الثابتة: وهي التكلفة التي لا تتغير مع تغير حجم الإنتاج وتحملها الوحدة الاقتصادية سواء أنتجت أم لم تنتج بغرض المحافظة على رأس المال مثل الاهلاكات، فوائد القروض، التأمينات على الأصول.(المعماري، ٢٠٠٦)

3-التكاليف المتغيرة: وهي التكاليف التي تتغير مع تغير حجم الانتاج بالزيادة أو النقص مثل المواد الخام الأولية والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية المباشرة.(كداوي، ٢٠٠٨)
٤-التكاليف الكلية: وهي عبارة عن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

ويعتمد أسلوب تحليل التعادل على استرداد التكاليف المتغيرة من الإيرادات الكلية، ويتم بعدها تغطية التكاليف الثابتة تدريجيا من هذه الزيادة وتسمى هامش المساهمة وهو الفرق بين الاي ا ردادات الكلية والتكاليف المتغيرة وصولا إلى نقطة اللا ربح ولا خسارة وهي نقطة التعادل، وهامش المساهمة للكميات المنتجة والمباعة بعد كمية التعادل تمثل صافي الربح.

ثانيا: التكاليف راس المال تعتبر تكلفة رأس المال ذات أهمية بالغة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة باعتبارها تبرز العائد الناتج عن الأموال المستخدمة.

يمكن تعريف تكلفة الراس المال بانها متوسط معدل المردودية الأدنى الذي يلتزم به المستثمرين عند الحصول على التمويل المطلوب لمشاريعهم الاستثمارية(عبد الغاني واخرون، ٢٠٠٣) .

أي أن تكلفة رأس المال عبارة عن : المتوسط الحسابي المرجح لمختلف مصادر التمويل الدائمة في المؤسسة أو الهيكل التمويلي لها، وهذا يتطلب: (Khemici، ٢٠٠٩)
-تحديد تكلفة مختلف مصادر التمويل المستعملة من المؤسسة.

-بعدها يتم تقدير تكلفة رأس المال عن طريق حساب متوسط التكلفة المرجحة ، للحصول على تكلفة التمويل النهائية.

ويعرفه بعبطيش بإن تكلفة رأس المال عبارة عن "تكلفة المزيج الذي يتكون منه هيكل رأس المال أي الخليط المكون لمصادر التمويل طويل الأجل، المتمثل في الاقتراض طويل الأجل و السندات و الأسهم الممتازة و حقوق الملكية المتكونة من الأسهم العادية و الأرباح المحتجزة(بعبطيش، ٢٠٠٩).

ان اتخاذ القرارات الاستراتيجية من قبل الشركة يتطلب معرفة تكلفة تمويله ومقارنتها بمعدل العائد المتوقع ، حيث إن الاستثمار الذي لا يحقق عائد يساوي على الأقل تكلفة يجب رفضه. وعموما فان حساب تكلفة الرأس المال يحقق للشركة عدة فوائد أهمها(الشيخي، ١٩٩٨) :

١-حساب تكلفة رأس المال لكل عنصر من عناصر التمويل يساعد الإدارة المالية على اختيار المصادر المناسبة والتي تحمل الشركة اقل تكلفة واكبر عائد.

٢-تستخدم تكلفة رأس المال كمعيار في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ، حيث يتم قبول المشروع إذا كان معدل العائد الداخلي يزيد عن تكلفة رأس المال من جهة ويكون اكبر من باقي المعدلات الأخرى للمشاريع.

٣-تعتبر تكلفة رأس المال عنصراً هاماً في اتخاذ الكثير من القرارات المالية ، كالقرارات المتعلقة بالاستثمار و استرداد السندات ، وسياسة رأس المال العام.

٤-بهدف تعظيم قيمة الشركة يجب إن تكون تكلفة مختلف عناصر التمويل في حدودها الدنيا ، بغرض تخفيض تكلفة التمويل و هو ما يتطلب حساب تكلفة رأس المالة

ومن اجل الوصول إلى تكلفة رأس المال للشركة ككل لابد من توفر ثلاث شروط (هندي،١٩٩٨):

-إن تكون جميع الاقتراحات الاستثمارية على نفس درجة من المخاطر.

-إن تتماثل من حيث الخصائص.

-إن يكون تنفيذ أي اقتراح من الاقتراحات المعرضة لا يغير من مستوى مخاطر الشركة ككل.

مما سبق يتضح لنا إن لتكلفة رأس المال أهمية بالغة في تأثيرها على قرارات الإدارة الإستراتيجية، كما تعتبر معياراً أساسياً في تقييم المشاريع الاستثمارية. وأن النموذج الأساسي لتحليل التعادل يفترض أي قياس لتأثير القرار على الثروة ويركز فقط على صافي الأرباح المتولدة عن القرارات من خلال دراسة سلوك التكاليف و إيرادات المبيعات دون التعرض إلى العوامل الأخرى التي لها تأثير على خطط الإدارة.

١-الرافعة التشغيلية :

إن المقصود بالرفع التشغيلي هو تضخيم حجم الأرباح عن طريق زيادة الاعتماد على التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة، حيث تركز الرافعة التشغيلية على التكاليف الثابتة. فلو نجحت الشركة في زيادة تكاليفها الثابتة، كأن تلجأ إلى استخدام المزيد من الآلات، واستطاعت بالمقابل أن تستغني عن عدد كبير من

العمال الذين حلت هذه الآلات محلهم (تكاليف متغيرة) فإنها بذلك تكون قد لجأت إلى ما يعرف بالرفع التشغيلي؛ ولسوف تكون النتيجة أنها تستطيع تحقيق أرباح أكبر أو تتعرض في نفس الوقت لخسائر أكبر عند نفس مستوى المبيعات مما كانت تحقق قبل لجوئها إلى الرفع التشغيلي. ومن هنا جاء مفهوم الرافعة التشغيلية، فإنها بإحلال التكاليف الثابتة محل المتغيرة تستطيع وبنفس الجهد(مستوى المبيعات) أن تضخم النتائج. ويمكن تعريف الرافعة التشغيلية بأنها الاستخدام المتاح للتكاليف الثابتة التشغيلية من أجل تعظيم تأثير التغيرات التي تحصل بالمبيعات في الربح التشغيلي أو ما يطلق عليه الأرباح قبل الفوائد و الضرائب (الراوي،٢٠١٢)

من مما سبق يتضح أن وجود التكاليف التشغيلية الثابتة في عمليات الشركة يشكل الأساس لوجود فكرة الرفع التشغيلي حيث أنه لا وجود لمثل هذه الظاهرة في الشركات المالية دون أن تتضمن تكاليفها التشغيلية تكاليف ثابتة (دون التكاليف المالية) ، لذا تنطبق هذه الخاصية على الشركات التي تعمل في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية مثل صناعة الاسمنت و الحديد و الكهرباء و البترول و الطيران. (عقل،٢٠١٠)

٢- العلاقة بين هيكل التكاليف و الرافعة التشغيلية:

يمثل هيكل التكاليف العلاقة بين التكاليف الثابتة و المتغيرة لدى المنشأة، ويؤثر هيكل التكاليف على حساسية صافي ربح المنشأة و المقصود به هنا الرافعة التشغيلية، وهناك من يرى أن الرافعة التشغيلية من مخاطر الأعمال تتعاظم بارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف الكلية، إذ كلما زادت نسبة التكاليف الثابتة

في هيكل التكاليف، ترتب على التغير في قيمة المبيعات تغير اكبر في صافي ربح العمليات التشغيلية، بما يعني زيادة حجم مخاطر الأعمال و العكس صحيح. (ناصرالدين ، ٢٠١١)

٣-الرافعة المالية : ويقصد بالرفع المالي هو اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية ، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كانت الشركة تطرح أسهماً ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة" (العطار، ٢٠٠١) .

اما حنفي يرى ان الرفع المالي يعبر عن درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل جزء من الاصول (حنفي، ٢٠٠٨).

قياس درجة الرافعة المالية

يعكس التغير الذي يحدث في العائد كما تبين سابقاً فإن الرفع المالي المتاح للملاك (أي صافي الربح بعد الضريبة أو ربحية السهم) نتيجة لتغير معين في صافي ربح العمليات. وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة المتمثلة في فوائد القروض وتوزيعات الأسهم الممتازة -ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها- ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة، مما يعني أن تغيراً بمعدل معين في صافي ربح العمليات يترتب عليه تغير أكبر في صافي الربح بعد الضريبة ، أي صافي الربح المتاح للملاك، أو ما يطلق عليه ربحية السهم (هندي، ١٩٩٧).

إن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة، فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية في التمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالاً إذا استطاعت المنشأة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة، بينما إذا لم تتجح الشركة في استثمار الأموال المقترضة فإنها ستعرض لمخاطرة أكبر وتحقق خسائر أكبر فيما لو أنها لم تستخدم الرفع المالي.

الاطار العملي للبحث:

معمل سمنت ماس.. عينة الدراسة.

يعد هذا المعمل واحداً من معامل الاسمنت في اقليم كردستان مقرها محافظة السليمانية-ناحية بازيان، أسست عام ٢٠٠٨، برأسمال قدره **133,617,628,000** دينار عراقي، أهدافها الأساسية هي دعم الاقتصاد الوطني من خلال انتاج السمنت والنورة بأنواعها المختلفة، ورفد السوق المحلية منهما وتصدير الفائض إلى السوق العالمية، خاصة وان السمنت المنتج يمتلك مقومات المنافسة العالمية لما يتمتع به من جودة في المنتج وأسعار تنافسية، لتوفر معظم عناصر انتاجية في البلد ومن ثم قلة تكاليف انتاجه اضافة توفيره لكثير من فرص العمل وتنشيط السوق المحلية وهذا سيساهم في تقليل نسبة البطالة الموجودة في البلد.

ويعتبر معمل سمنت الماس واحداً من أكبر وأحدث المعامل العاملة في اقليم كردستان -العراق، يقع في مدينة بازيان على بعد (٣٥) كيلو من غرب مركز المدينة السليمانية، وتبلغ طاقته الانتاجية (٦) مليون طن سنوياً، وينتج السمنت البورتلاندي الاعتيادي والاسمنت المقاوم للاملاح والاسمنت البورتلاندي عالي النعومة.

اولاً: احتساب نقطة التعادل التقليدي وتأثيرها على الرافعة التشغيلية والتمويلية:

لاثبات فرضية البحث لابد من احتساب النقطة التعادل التقليدية وكذلك تأثير هذا النقطة على الرافعة التشغيلية والتمويلية في الشركة الاسمنت الماس من اجل ذلك لابد من التعرف على المركز المالي لمعمل سمنت الماس من خلال تطبيق معادلتى نقطة التعادل، ومعدل هامش الأمان على البيانات الواردة في الجدول (3) وقد أظهرت النتائج ان المعمل حقق أرباحاً متزايدة خلال سنوات الدراسة، حيث ارتفعت من **(44,677,479,280)** دينار من عام ٢٠١٤، إلى **(57,525,000,000)** دينار عام ٢٠١٥، ولكنها انخفضت كثيراً عام ٢٠١٦، حيث وصلت **(53,626,562,750)** دينار الا ان المعمل استطاع من خلال منتسبيه أن يستفيد من كل متاح لديه من امكانيات لمواصلة الانتاج من سلعة الاسمنت، التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب عليها، لضرورتها في عمليات البناء التي أخذت تتسارع في كردستان -العراق، اضافة إلى جودة هذا المنتج مقارنة بمعامل الاسمنت في اقليم والعراق، وبعض الشركات الأجنبية الأخرى. ان البيانات الواردة في الجدول (١) وقد أظهرت النتائج ان المعمل حقق تكاليف المتغيرة والثابتة والمبيعات والاسعار والكميات المباعة خلال فترة الدراسة وان الجدول رقم ٢ تظهر احتساب نقطة التعادل بالدينار وكانت تساوي **(2,917,965)** وحدة عام ٢٠١٤، وتبلغ **(3,353,939)** وحدة عام ٢٠١٥، ووصلت عام ٢٠١٦ إلى **(3,533,447)** وحدة. حيث النتائج تدل على ارتفاع نقطة التعادل وذلك بسبب ارتفاع في الاسعار والتكاليف المتغيرة وكذلك التكاليف الثابت وكميات المباعة سنة بعد الاخرى كما ولكن نسبة التغير بالزيادة في التكاليف الثابتة كانت اكثر من نسبة التغير في هامش مساهمة هو ميين في جدول رقم ٢.

جدول (١) احتساب عناصر نقطة التعادل التقليدية في القوائم المالية

السنوات	المبيعات	كمية بالطن	السعر	التكاليف المتغيرة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الثابتة
2014	297,850,000,000	4,144,000	71,875	30,434	146,840,070,720	106,332,450,000
2015	359,531,250,000	4,875,000	73,750	30,931	175,163,625,000	126,842,625,000
2016	383,046,875,000	4,903,000	78,125	38,969	191,063,781,250	138,356,531,000
المعدل	346,809,375,000	4,640,667	74,583	36,778	171,022,492,323	123,843,868,666

جدول (٢) احتساب نقطة التعادل التقليدية في القوائم المالية

السنوات	السعر	التكاليف المتغيرة	التكاليف الثابتة	الربح التشغيلي	نقطة التعادل	هامش الامان
2014	71,875	30,434	106,332,450,000	44,677,479,280	2,917,965	0.42
2015	73,750	30,931	126,842,625,000	57,525,000,000	3,353,939	0.45
2016	78,125	38,969	138,356,531,000	53,626,562,750	3,533,447	0.39
المعدل	74,583	36,778	123,843,868,666	51,943,014,010	3,268,450	0.42

جدول (٣) احتساب عناصر تكلفة راس المال

السنوات	مجموع راس المال التشغيلي	مجموع راس المال الثابتة	تكلفة راس المال الثابتة	تكلفة راس المال التشغيلي
2014	26,808,814,000	106,808,814,000	8,544,705,120	2,144,705,120
2015	25,961,415,000	179,458,575,000	14,356,686,000	2,076,913,200
2016	39,789,521,500	196,538,101,500	15,723,048,120	3,183,161,720

درجة الرافعة التشغيلية (DOL) تقوم بالقياس درجة رافعة التشغيل (DOL) والتي تعرف بمعدل التغير في ربح التشغيل الذي ينتج عن نسبة تغير صغيره ١% في الكمية المباعة أي أنها مفهوم مرونة ويعبر عنها جبرياً:

$$(DOL) = \frac{\% \Delta EBIT}{\% \Delta Q} = \frac{\Delta \text{الربح} / \text{الربح}}{\Delta \text{المبيعات} / \text{المبيعات}} = \frac{\Delta Q(P-VC)}{Q(P-VC)-FC} \times \frac{Q}{\Delta Q} = \frac{Q(P-VC)}{Q(P-VC)-FC}$$

(باختصار ΔQ)

$$(DOL) = \frac{Q(p-VC)}{Q(p-VC)-FC} \text{ معادلة} \dots$$

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية
في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان

حيث Q = كمية المبيعات P = السعر VC = الكلفة المتغيرة FC = التكاليف الثابتة

جدول ٤ احتساب درجة الرافعة التشغيلية والتمويلية في ظل نقطة التعادل التقليدية

السنوات	الرافع المالية	درجة الرافعة التشغيلية	الربح التشغيلي	عائد المساهمة
2014	١٤1.	3.38	44,677,479,280	151,009,929,280
2015	١٤1.	3.21	57,525,000,000	184,367,625,000
2016	١٤1.	3.58	53,626,562,750	191,983,093,750
المعدل	١٤1.	3.38	51,943,014,010	175,786,882,677

يلاحظ أن نتائج احتساب الرافعة التشغيلية و التمويلية كما هو في جدول رقم (٣) بالنسبة الى تكاليف ثابتة وتكلفة متغيرة للسنوات الدراسة حيث ان سنة ٢٠١٤ كانت درجة الرافعة التشغيلية (٣,٣٨) والرافعة التمويلية (١,١٤) واما بالنسبة الى سنة ٢٠١٥ قد انخفضة الى (٣,٢١) وفي سنة ٢٠١٦ ارتقعة الى درجة (٣,٥٨) وهي اعلا درجة للرافعة التشغيلية بالنسبة الى سنوات الدراسة كما هو في الجدول رقم(٤) وبالمقارنة مع نتائج نقطة التعادل للسنوات الدراسة تبين ان نقطة التعادل في السنة ٢٠١٤ هو (2,917,965) طن اما في سنة ٢٠١٥ فان نقطة التعادل قد ارتقع الى (3,353,939) طن اما سنة ٢٠١٦ كانت وحدات نقطة التعادل اصبحت (3,533,447) طن .حيث ان استخدام نموذج تحليل العلاقة التقليدية التي لا تتضمن تكلفة راس المال لذلك يتطلب ضرورة توسيع مجال النموذج التقليدي للتعادل وهنا يشير نتائج الى ان الشركة تحقق صافي مبيعات اعلى من نقطة التعادل اي انها تحقق ارباحا تشغيلية وبما ان درجة الرفع التشغيلي تساوي ٣,٣٨ درجات سنة ٢٠١٤ هذا يعني ان زيادة مقدارها ١% في صافي المبيعات عن مستوي المبيعات الحالي سينجم عنها زيادة ٣,٣٨% في صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وان انخفاض نقطة التعادل يعني انخفاضا للمخاطر الناتجة عن استخدام الرفع التشغيلي وان ارتفاع نقطة التعادل يعني ارتفاعا للمخاطر الناتجة عن استخدام الرفع التشغيلي.وهنا لا بد من الاشارة الى مشكلة البحث حيث أن النموذج الأساسي لتحليل التعادل يفترض أي قياس لتأثير القرار على الارباح ويركز فقط على صافي الأرباح المتولدة عن من الإيرادات والمصاريف الثابتة والمتغيرة دون التقرب من العوامل الأخرى التي لها تأثير على خطط الإدارة.

ومن خلال النتائج السابقة يتبين ما يلي:

أن كمية المبيعات التي تحقق التعادل في السنة ٢٠١٦ أكبر مما هي عليه في السنتين ٢٠١٥ و ٢٠١٤ وبالتالي فإن معدل هامش الأمان في السنة ٢٠١٦ أقل من معدل هامش الأمان للسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وبالتالي فإن درجة المخاطرة في السنة ٢٠١٦ أكبر مما هي عليه في سنة ٢٠١٥ وسنة ٢٠١٤.

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية
في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان

من جهة اخرى، أن درجة الرفع التشغيلي سنة ٢٠١٦ أكبر من درجة الرفع التشغيلي لسنة ٢٠١٥ و٢٠١٤ ويترتب على ذلك أن تغير المبيعات للسنوات الدراسة بالنسب كل سنة سيؤدي إلى تغير صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لسنة ٢٠١٦ بنسبة أكبر من تغير صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لسنة ٢٠١٥ ولكن بالنسبة الى تغير صافي الربح لسنة ٢٠١٤ تكون اكبر من سنة ٢٠١٥ لان درجة الرافعة التشغيلية لسنة ٢٠١٤ اكبر من سنة ٢٠١٥ سواء كان ذلك في حالة زيادة المبيعات أو في حالة نقصانها. اما فيما يتعلق بالدرجة الرافعة التشغيلية ستؤدي زيادة درجة الرفع المالي الي زيادة درجة المخاطرة المالية التي تتعرض لها الشركة وكما تبين جدول رقم (٤) ان درجو الرافعة التمويلية للشركة هو (١,١٤) بالنسبة الى كل السنوات الدراسة . ويعني ذلك ان الشركة عندما تعتمد علي الاقتراض بشكل كبير فانها تتعرض لمخاطر مالية مقارنة بالشركات التي تعتمد علي التمويل بالملكية.

ويمكن القول بان ارتفاع درجة الرفع التشغيلي نتيجة ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى ارتفاع نقطة التعادل بحيث تصبح الشركة بحاجة إلى بيع كمية أكبر من الاسمنت لكي تصل إلى نقطة التعادل مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المخاطرة. ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع درجة الرفع التشغيلي إلى ازدياد درجة حساسية التغير في صافي ربح التشغيل تجاه التغير في المبيعات.

ثانيا: احتساب نقطة التعادل مع اضافة تكلفة راس المال وتأثيرها على الرافعة التشغيلية التمويلية:

جدول (٥) احتساب نقطة التعادل معدلة في القوائم المالية

السنوات	السعر	التكاليف المتغيرة	التكاليف الثابتة	تكلفة راس المال الثابتة	تكلفة راس المال التشغيلي	نقطة التعادل
2014	71,875	146,840,070,720	106,332,450,000	8,544,705,120	2,144,705,120	3,211,303
2015	73,750	175,163,625,000	126,842,625,000	14,356,686,000	2,076,913,200	3,788,472
2016	78,125	191,063,781,250	138,356,531,000	15,723,048,120	3,183,161,720	4,016,287
المعدل	74,583	171,022,492,323	123,843,868,666	12,874,813,080	2,468,260,013	3,672,021

ان استخدام نموذج تحليل العلاقة المقترحة سوف يؤدي الى معرفة تأثير خطط الإدارة بشأن تكلفة كل من راس المال الثابت و راس المال العامل وتأثيرها على قرارات الإدارة الإستراتيجية، حيث أن النموذج الأساسي لتحليل التعادل يفتقر أي قياس لتأثير القرار على الارباح ويركز فقط على صافي الأرباح المتولدة عن القرارات من خلال دراسة سلوك التكاليف وايرادات المبيعات دون التعرض إلى العوامل الأخرى التي لها تأثير على خطط الإدارة تبين نتائج جدول رقم (٥) في احتساب نقطة التعادل معدلة في القوائم المالية التي تم احتساب كلا من تكلفة راس المال للسنوات الثلاثة باعتماد على اراء مجموعة من خبراء البنوك في اقليم كوردستان حول نسبة الفائدة المعتمدة في البنوك حوالي ١٢% على الراسمال.

جدول 6 احتساب درجة الرافعة التشغيلية والتمويلية في ظل نقطة التعادل المعدلة

السنوات	الرافع المالية	درجة الرافعة التشغيلية	الربح التشغيلي المعدل	عائد المساهمة
2014	1.19	4.44	٣٣,٩٨٨,٠٦٩,٠٤٠	151,009,929,280

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية
في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان

184,367,625,000	٤١,٠٩١,٤٠٠,٨٠٠	4.49	1.20	2015
191,983,093,750	٣٤,٧٢٠,٣٥٢,٩١٠	5.53	1.23	2016
175,786,882,677	٥١,٩٤٣,٠١٤,٠١٠	4.82	1.21	المعدل

ولامعرفة فرضية مدى تأثير عملية التعديل او الاضافة في النموذج التقليدي لتحليل نقطة التعادل على نتائج الرافعة التشغيلية والتمويلية التي من خلالها تم الادارة بالمعلومات تساعد في اتخاذ القرارات من اجل تحقيق ارباح في الشركة الاسمنت الماس. حيث تواجه الادارات في الشركات الصناعية مشكلة كيفية توفير معلومات محاسبية دقيقة تساعد في تقدير مستويات النشاط المحتملة والتكاليف المقترنة بكل مستوى ومدى تأثير ذلك على تقدير ارباح المستقبل ولاسيما ان اغلب الطرق المتبعة حالياً في مجال تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة توزيعها لا يحقق العدالة في التخصيص مما يؤدي الى عدم اتخاذ قرارات ادارية صحيحة فيما يتعلق بتخطيط الكلف، ومستويات الانتاج، والارباح، ورسم السياسة السعرية.

تم اعداد جدول رقم (٧) لبيان التعديل التي تحصل على عناصر معادلة نقطة التعادل بعد اضافة تكلفة الراس مال الى المعادلة نقطة التعادل وكذلك الغير التي تحصل على كلا من درجة الرافعة التشغيلية و الرافع المالية قبل وبعد اضافة تكلفة راس المال من خلال الاعتماد على جداول رقم (٢) لاحتساب نقطة التعادل بدون اضافة تكلفة رتلفة راس مال و جداول رقم (٤) لاحتساب درجة الرافعة التشغيلية و الرافع المالية و جداول رقم (٥) لاحتساب نقطة التعادل بعد اضافة تكلفة رتلفة راس مال و جداول رقم (٦) لاحتساب درجة الرافعة التشغيلية و الرافع المالية بعد اضافة تكلفة راس مال الى معادلة نقطة تعادل.

جدول رقم (٧) مقارنة التغيرات عند اضافة تكلفة راس المال الى معادلة نقطة تعادل وبدونها

السنوات	الرافع المالية معدل	الرافع المالية	درجة الرافعة التشغيلية معدل	درجة الرافعة التشغيلية	نقطة التعادل معدل	نقطة التعادل	نسبة هامش م	نسبة هامش
2014	1.19	١٤1.	4.44	3.38	3,211,303	2,917,965	0.29	0.42
2015	1.20	١٤1.	4.49	3.21	3,788,472	3,353,939	0.29	0.45
2016	1.23	١٤1.	5.53	3.58	4,016,287	3,533,447	0.22	0.39
المعدل	1.21	١٤1.	4.82	3.38	3,672,021	3,268,450	0.27	0.42

أظهر نتائج المتوفرة في جدول رقم (٧) ان بعد اضافة تكلفة راسمال الى معادلة نقطة التعادل وذلك بهدف الحصول على المعلومات حول نقطة تعادل المعدلة للسنوات الدراسة بالفارق (293,338) طن بزيادة لسنة ٢٠١٤ بالفارق (434,533) طن بزيادة لسنة ٢٠١٥ بالفارق (482,840) طن بزيادة لسنة ٢٠١٦.

واما بالنسبة الى الرافعة التشغيلية والتمويلية فمن البديهي ان تزداد كلا من درجة الرافعة التشغيلية والرافعة التمويلية وبما أن درجة المخاطرة تزداد كلما ازدادت التكاليف الثابتة من خلال تكلفة راس مال بمعنى

ازدياد درجة حساسية الأرباح للتغير بدرجة كبيرة عند تغير حجم الأرباح بمقدار ١%. وكذلك نسبة هامش الامان كما هو مبين في الجدول ٧ وان نتائج في كلا الحالتين كان الهدف الدراسة لتعرف على اثر اضافة تكلفة رأس المال على المعادلة نقطة التعادل وكذلك على الرافعة التشغيلية والتمويلية بعد اضافة تكلفة رأس مال الى معادلة نقطة التعادل لاتخاذ القرارات التوسع في الانتاج والمبيعات من اجل تحقيق ارباح في الشركات الصناعية للوصول إلى مؤشرات تدل على كفاءة الإدارة ونجاحها أو فشلها في استثمارها وتوظيفها للأموال بالطريقة الصحيحة. وذلك من اجل الحصول على المعلومات تساعد الادارة على تقييم الاثار الكلية للقرارات الاستراتيجية الذي تساهم في تعظيم الاباح الشركات.

من ممكن ان تساعد الادارة على اتخاذ القرارات السليمة وتقييم الاثار الكلية للقرارات الاستراتيجية الذي تساهم في تعظيم الاباح الشركات. وذلك لبيان مدى تاثير عملية تعديل او الاضافة في النموذج التقليدي لتحليل التعادل على نتائج الرافعة التشغيلية التي تمد الادارة بالمعلومات تساعد في اتخاذ القرارات اجل تحقيق ارباح في الشركات الصناعية.

الاستنتاجات

- ١- أظهر نتائج بان ارتفاع درجة الرفع التشغيلي نتيجة ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة من خلال اضافة تكلفة رأس المال إلى ارتفاع نقطة التعادل بحيث تصبح الشركة بحاجة إلى بيع كمية أكبر من الاسمنت لكي تصل إلى نقطة التعادل مما يؤدي بالتالي إلى زيادة المخاطرة .
- ٢- أظهر نتائج بان تحليل التعادل والرافعة التشغيلية والتمويلية من الادوات المهمة التي تساعد الادارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وفي تقييم الاداء للشركات.
- ٣- أظهر نتائج ان اضافة تكلفة رأس المال الى معادلة نقطة التعادل سوف تؤدي الى ارتفاع نقطة التعادل في الشركة وارتفاع الرافعة التشغيلية والتمويلية للشركة كما هو مبين في جدول ٧.
- ٤- أظهر نتائج ان اضافة تكلفة راسمال الى معادلة نقطة التعادل ادى الى تغير في قيم نقطة تعادل المعدلة للسنوات الدراسة بالفارق (293,338) طن بازيادة لسنة ٢٠١٤ بالفارق (434,533) طن بازيادة لسنة ٢٠١٥ بالفارق (482,840) طن بازيادة لسنة ٢٠١٦ .

٥- أظهر أسلوب نقطة التعادل ، إن الموقف المالي للمعمل، حقق أرباحاً متزايدة خلال فترة الدراسة (٢٠١٤-٢٠١٦) في كلتا الحالتين اي احتساب نقطة التعادل التقليدية واطافة تكلفة الراس المال المعادلة نقطة التعادل وهذا يعني ان المعمل تجاوز نقطة التعادل بالإتجاه الإيجابي في كلتا الحالتين ، وهذا ناتج من زيادة المبيعات والأرباح من سلعة الاسمنت التي تتميز بإرتفاع جودتها مقارنة بمعظم سلعة الاسمنت الأجنبية، وبانخفاض مرونة الطلب عليها، بسبب اتساع حركة الإعمار والبناء في البلد.

التوصيات

- ١-نوصي بتطوير النموذج التعادل التقليدي من خلال اضافة تكلفة رأس المال بشكل يساهم في اتخاذ قرارات سليمة بالنسبة للمنتج التي لا يغطي سعرها في السوق تكاليفها وبالتالي اما التوقف عن انتاج هذه السلع او البحث عن اسواق جديدة سواء كانت محلية او خارجية، كما ان استخدام النماذج المتطورة للتعادل

يساعد على تحديد انسب سعر للمنتج في ضوء ظروف السوق و ظروف المشروع مع العمل على وضع سياسة سعريه مرنة تتلاءم مع مختلف ظروف المنشأة والسوق.

٢- العمل على مبداء تحقيق التعادل لا يتم عن طريق تغطية تكاليف الانتاج فقط بل يجب ان يغطي تكلفة راس المال المتمثل بالاموال المستثمرة لغرض تغطية تكلفة الفرصة البديلة او الضائعة بالاضافة الى تعويض خسائر انخفاض القيمة للاموال المستثمرة نتيجة التضخم .

٣- توصي باستمرار المعمل الاسمنت على اعتماد البيانات والمعلومات الدقيقة وإجراء النسب والاختبارات والمقارنة بينها بصورة دورية، وتقوم بهذا العمل وحدة دراسات والتطوير داخل المعمل تتمتع الحرية العمل والحركة ولها الحق في جمع المعلومات وتدقيقها والقيام بالاختبارات التفصيلية للتعرف على طبيعة نشاطات المعمل.

٤- الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص من خارج المعمل والشركة سواء أكانوا من مراكز الدراسات أو جامعات والتعاقد معهم على اجراء الحوث تطبيقية في المعمل، وان مقدار المبالغ المتفق عليها تعتمد على مقدار الإضافة الفعلية التي يقدمها هؤلاء المختصون إلى المعمل، ويفضل أن تبحث العقود والدراسات في مجال تحسين القدرة التنافسية للمعمل من خلال زيادة جودة سلعة الاسمنت وتقليل تكاليف انتاجها ومن ثم تخفيض أسعار بيعها في السوق،- خاصة وان السوق الاقليم والسوق العراق أصبحت مفتوحة أمام الاسمنت الأجنبي.

٥- اعادة تأهيل الموارد البشرية والمادية الموجودة في المعمل بالشكل الذي يعظم الانتاجية الجزئية لعناصر إنتاج العمل وراس المال، ففيما يتعلق بالعمل اعتماد أسس علمية دقيقة في التعيين وإشغال المناصب الإدارية والفنية بعيداً عن المحسوبية والمجاملات على حساب العمل والإنتاج والمال العام، مع الاستمرار بقيام دورات تدريبية متخصصة مع أهمية اقناع العاملين بأهمية تحسين مهاراتهم وقدراتهم وأهمية المحافظة على وقت العمل واستغلاله في زيادة الانتاجية. أما ما يخص عنصر تكلفة رأس المال فيجب أن تجرى دراسات على المكائن والمعدات الانتاجية وتقديم الخيارات فيها بين صيانتها أو تحديثها أو تبديلها بسلع رأسمالية أخرى أكبر وأحدث، وهذه الدراسات والخيارات مبنية على معيار العائد والكلفة، مع محاولة تقليل دوران العمل والعطلات والتوقفات في المكائن والمعدات.

٦- ضرورة الاهتمام أكثر بسلعة الاسمنت الوطنية لتغطية السوق المحلية وتصدير الفائض منها من خلال اقامة معامل حديثة وتوسيع القائم منها بإسلوب تقني متطور خاص وإن مقومات المنافسة في الاسمنت الوطني موجودة، كالخبرة الطويلة في مجال صناعة الاسمنت، وتوفر المواد الأولية الأساسية بكميات كافية ونوعية عالية وبأسعار مناسبة منها مقالع الصخور والأحجار والأيدي العاملة والمياه.

المصادر:

١- حمزة الشخي ، إبراهيم الجزراوي ،الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء ،عمان الأردن ، ١٩٩٨ ،ص

٣٨٠

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية
في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان

- ٢- جمال بعبطيش، التمويل والمخطر المالية للاستثمارات في المؤسسة، مذكرة ماجستير علوم تجارية، جامعة باتنة، ٢٠٠٩، ص ٤٥.
- ٣- دادن عبد الغاني واخرون، دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي كاستراتيجية للنمو الداخلي، الندوة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، ٢٠٠٣، ص ٢.
- ٤- اري اتش جاريسون واريك نورين المحاسبة الإدارية ترجمة محمد عصام الدين واحمد حامد حجاج - دار المريخ^١ الرياض ٢٠٠٠
- ٥- رشاد العطار "الإدارة المالية والتحليل المالي" ط ١، دار البركة، عمان: ٢٠٠١
- ٦- عبد الرازق الساكني. (٢٠١٢)التجاهات المعاصرة لتحليل العالقة بين التكلفة والحجم والربح. اريد : جامعة اريد الاهلية.
- ٧-عدنان تاية النعيمي وارشاد فؤاد (٢٠٠٩) الادارة المالية المتقدمة ،دار الياوزي العلمية للنشر ،الاردن ،عمان.
- ٨-علي حنفي، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة (التحليل المالي و اقتصاديات الاستثمار و التمويل)، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، مصر، ٢٠٠٨، ص ٨٠ .
- ٩-عادل صلح الراوي ،"أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية" ، جامعة الأنبار كلية الإدارة و الاقتصاد ،المجلد ٤ العدد ٩ 2012.
- ١٠- كداوي ، طلال(٢٠٠٨) ،تقييم القرارات الاستثمارية ، مطبعة دار الياوزي العلمية للنشر،الاردن،عمان.
- ١٢-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط ١، مكتبة ا تمع العربي للنشر و التوزيع، ٢٠١٠، ص ٣٩٣.
- ١٣-محمد طلال ناصر الدين،"أثر كل من الرافعتين التشغيلية و المالية على ربحية السهم العادي لشركات . المساهمة العامة الأردنية" ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١١.
- ١٤-منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ،الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٧٢
- ١٥- مدحت المعماري (٢٠٠٦)،الاقتصاديات الانتاج الصناعي،دار الحدياء للطباعة والنشر،الموصل.
- ١٦-هندي، منير إبراهيم "الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر" ط٣، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية: ١٩٩٧.
- ١٧- وليد ناجي الحياي. (١٩٩١)المدخل في المحاسبة الدارية. الدنمارك: الكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول لعام ٢٠١٨
اثر اعتماد تكلفة راسمال في احتساب نقطة التعادل على الرافعة التشغيلية، التمويلية
في تخطيط الارباح في الشركات الصناعية في اقليم كوردستان

- ١٨-Ahmad, Faraz. Hement, Chauhan.(2010). Breakeven analysis of mining project.
١٩-Khemici Chiha ,Finance d'entreprise ,Houma Edition ,ALGER ;2009,P151